S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/1068
29 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن**

أتشرف بأن أشير الى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/PRST/1995/10)، الذي طلب فيه إبقاء مجلس الأمن على علم كامل بالتطورات المستجدة في بوروندي. وأود، في هذا الشأن، أن أخبركم بالقلق البالغ الذي يساورني نتيجة لما أفادتني به التقارير الأخيرة التي وردتني من مفوضية شؤون حقوق الإنسان، ومكتب ممثلي الخاص في بوجومبورا، ومصادر أخرى، من استمرار العنف واشتداد التصاعد في انتهاكات حقوق الإنسان.

ففي أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٥، قام السيد باولو سيرجيو بنييرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، بزيارة الى هذا البلد. ويفيد التقرير الذي قدمه أن نار الحرب الأهلية تتقد في بوروندي. فالحالة مستمرة في التدهور منذ أيار/مايو ١٩٩٥، ومن سماتها ما يجري في كل يوم من أعمال القتل وسفك الدماء والتعذيب والاعتقال الاعتباطي. ثم أن حالة حقوق الإنسان "تكشف وجود جنوح ملحوظ أكثر فأكثر نحو حصول إبادة جماعية ذات طابع اجتماعي - عرقي"، وهي إبادة لا يزال مرتكبوها يفلتون من العقاب.

وبناء على هذه الاستنتاجات، يقدم المقرر الخاص عددا من التوصيات يتراوح من توطيد المؤسسات الديمقراطية، إلى إصلاح النظام القضائي، إلى إنشاء قوة شرطة وطنية مقبولة لدى الجماعتين كلتهيما، إلى نشر مراقبين لحالة حقوق الإنسان.

ويتأكد تدهور الحالة بما قررته المنظمات الدولية مؤخرا، وضمنها لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي وغالبية المنظمات غير الحكومية، من تقليص أو تعليق الأنشطة التي تضطلع بها في بوروندي، وذلك في أعقاب نوبة الهجمات العنيفة التي وقعت على موظفيها وعلى موجوداتها. ويضاف إلى ذلك أن حدود بوروندي مع زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة ظلت مغلقة طوال عدة أيام. كما وردت مؤخرا تقارير تفيد بأن هناك حشدا من الناس يبلغ مئات الألوف، متجمعا على مقربة من القصر الرئاسي في العاصمة.

وإني لأتخوف، في الظروف الراهنة، من وجود خطر حقيقي يتمثل في احتمال تدهور الحالة في بوروندي إلى حد انفجار العنف العرقي على نطاق واسع. وأود، بالنظر إلى العواقب الوخيمة التي سيؤدي إليها مثل هذا الانفجار، أن أذكر، مرة أخرى، بالمقترحات التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ وكررتها في تقريري المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1152).

لقد اقترحت، خصوصا، أن يقام في زائير، رهنا بموافقة حكومتها، وجود عسكري يُمكّن التدخل بواسطته، بسرعة، إذا تدهورت الحالة في بوروندي فجأة، وهو تدبير وقائي قد يساعد على اجتناب تكرر الأحداث المأساوية في رواندا. وشملت مقترحاتي أيضا نشر فرقة حرس، مماثلة لتلك التي أرسلت إلى العراق، لحماية الأفرقة التابعة للمنظمات العاملة في الميدان الإنساني؛ ونشر مراقبين لحالة حقوق الإنسان، وفقا لتوصية المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان والمقرر الخاص وعدة بعثات أخرى زارت بوروندي.

وإزاء تردي الحالة، قد يرغب مجلس الأمن في النظر، من جديد، في مقترحاتي التي تدعو إلى نشر موظفين عسكريين وحرس. إما فيما يتعلق بنشر مراقبين معنيين بحالة حقوق الإنسان، فيؤسفني أن أحيطكم علما بأن المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان لم يتمكن بعد من الحصول على الأموال اللازمة لهذا الغرض، رغم النداءات المتكررة العديدة التي وجهت، في هذا الصدد، إلى الحكومات المانحة.

وبالنظر إلى خطورة الحالة، طلبتُ إلى المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، أن تسافر فورا إلى بوجومبورا، بصفة مبعوثة خاصة لي، لكي تتداول مع السلطات الحكومية، على أعلى المستويات، في التدابير التي يمكن اتخاذها، على سبيل الاستعجال، لمنع الوضع من الانفجار ولتمكين المنظمات الدولية من الاشتغال بفعالية. وسأحيط مجلس الأمن علما، في أقرب موعد ممكن، بنتيجة مهمة السيدة أوغاتا.

وأخيرا، أود أن أؤكد لكم أن ممثلي الخاص الجديد لشؤون بوروندي، السيد مارك فاغي، قد سافر إلى بوجومبورا في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وسيبدأ اضطلاعه بوظائفه فور وصوله، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

بطرس بطرس غالى

---